الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الخميس،
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشر

الرئيس : السيد سنغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.13
9 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

96-81600

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١١٨ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/51/32، و A/51/125، و A/51/253، و A/51/268، و Corr.1 و A/51/337)

١ - السيدة أنكيرا (كوستاريكا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأكدت أن فعالية خدمات المؤتمرات التي تعد في غاية الأهمية بالنسبة لحسن سير العمل بالمنظمة، قد تتعرض للخطر من جراء تقييدات الميزانية، التي تؤدي بالضرورة الى تقليل الموارد المتاحة للوفاء بالاحتياجات من خدمات المؤتمرات أثناء فترة السنتين. ونوعية الوثائق باللغات الست قد تتأثر بهذا، وكذلك خدمات الاجتماعات. وثمة قلق خاص، في هذا الصدد، إزاء ما لوحظ من أن نسبة ٣٥ في المائة من الطلبات المتعلقة بتوفير خدمات للترجمة الشفوية من أجل اجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى قد قوبلت بالرفض. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان التعليقات التي ذكرتها في هذا الصدد لجنة المؤتمرات بالفقرة ٥٨ من تقريرها. ومن رأيهما أنه ينبغي إعطاء الأولوية لاجتماعات الدول الأعضاء، وذلك عند توزيع قاعات الاجتماعات وخدمات الترجمة الشفوية. وهما تدعوان الأمانة العامة، بالتالي، الى القيام، قدر الإمكان، بتضمين جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ١٩٩٧ ما يلزم من خدمات لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى، دون أن يكون ذلك على حساب خدمات الهيئات الأخرى. ومن المجدي أن تعطى فكرة عن التكاليف المتكبدة حتى الآن من جراء توفير خدمات المؤتمرات والوثائق للأفرقة العاملة الخمسة التابعة للجمعية العامة. وإلى حين التمكن على نحو أفضل من تقييم الآثار المترتبة على قيود الميزانية بالنسبة لخدمات المؤتمرات، فإنه يستحسن أيضا أن توضح آثار تأجيل بعض التجديدات التكنولوجية بالنسبة لمكاسب الإنتاجية المتوخاة. ومجموعة الـ ٧٧ والصين قد أحاطتا علما بالجهود المبذولة من أجل استحداث نظام للمحاسبة لتكاليف خدمات المؤتمرات، وهما تؤكدان من جديد أنه ينبغي الاضطلاع بهذه المهمة دون اللجوء الى خبراء استشاريين من الخارج.

٢ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان التوصيات الواردة في الفقرات ٢٠ الى ٢٥ من تقرير اللجنة. ومن رأيهما أنه يجب المضي في الجهود الرامية الى تحقيق مزيد من الانضباط الذاتي في مجال استخدام خدمات المؤتمرات، وأن اللجنة الخامسة بوسعها أن تكون مثالا في هذا الصدد من خلال إنهاء أعمالها في المواعيد المقررة لتجنب عقد جلسات بالليل أو في عطلة نهاية الاسبوع. ومن دواعي الأسف أن الإحصاءات المتصلة باستعمال خدمات المؤتمرات تبين أن عوامل التشغيل الشاملة والمتوسطة تقل كثيرا عن ٨٠ في المائة. ومع هذا، فإنه ينبغي تناول هذه الإحصاءات بحذر، فهي لا تعكس بالضرورة كافة الأسباب التي تساهم في نقص استعمال هذه الخدمات. ومن ثم، فإن من المستصوب فيما يبدو أن يواصل رئيس لجنة المؤتمرات إجراء مشاورات مع رؤساء الهيئات التي دأبت في السنوات الثلاث الأخيرة على استخدام الموارد المتاحة لها على نحو ناقص. ومن الواضح أن التدابير الواردة في الفقرات ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ من التقرير قد يكون من شأنها أن تؤدي الى تشجيع الاضطلاع بحوار نشط بين خدمات المؤتمرات وأمانات الهيئات الحكومية الدولية.

٣ - وكما يتبين بجلاء من الفقرة ٨٨ من تقرير اللجنة، ما زال الوقت مبكرا للبت في نتائج التجربة التي قامت بها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والمتعلقة بالاستعاضة عن المحاضر الحرفية للجلسات بمستنسخات غير محررة. والأمانة العامة قد أكدت أن هيئات الجمعية العامة التي ستتبع هذا المثال، بالنسبة لجلسة من الجلسات، سوف تزود بمستنسخات غير محررة وكذلك بمحاضر حرفية أو محاضر موجزة، كيما تتمكن من مقارنة النتائج. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تعدان على أن استخدام هذه المستنسخات مسألة تجريبية، وأنها لا تحل على الإطلاق محل المحاضر الموجزة التي ينبغي توفيرها لهذه الهيئات. وهما تؤيدان ما ورد في الفقرة ٩٢ من تقرير اللجنة، فيما يتصل بطول التقارير التي تطلبها الهيئات، وتشيران الى أن الحدود المذكورة في هذا الشأن قد وردت على سبيل الإبلاغ فقط.

٤ - ومن المؤسف أن الأمانة العامة لم تقدم اقتراحات بشأن تمكين البلدان النامية من الوصول بسهولة لنظام القرص الضوئي بجميع اللغات الرسمية، كما سبق أن طلبت الجمعية العامة بالفقرة ٣ من قرارها ٢٠٦/٥٠ دال. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان التوصية التي ذكرتها اللجنة بالفقرة ٩٦ من تقريرها، وتؤكدان من جديد أن الوثائق التقليدية لا مندوحة عنها ما دامت الدول الأعضاء الـ ١٨٥ لم تتمكن كلها من الوصول لشبكة "انترنيت".

٥ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان ما جاء في الفقرة ١٠١ من مطالبة لجنة المؤتمرات بألا تدخر الأمانة العامة وسعا من أجل تحسين ترجمة الوثائق باللغات الرسمية الست. وهما تذكران محرري المحاضر الحرفية والمحاضر الموجزة بضرورة الرجوع الى بيانات الوفود باللغة الأصلية من أجل بيان موقف الدول الأعضاء على نحو صحيح. ومن الواجب أيضا على محرري البلاغات الصحفية أن يبذلوا كل جهد ممكن لتقديم محاضر موجزة في غاية الدقة لبيانات الدول الأعضاء.

٦ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين قد أحاطتا علما، مع بالغ القلق، بالفقرة ١١٨ من تقرير اللجنة، حيث تحدثت اللجنة عن الآثار المترتبة على التدابير الاقتصادية التي يتوخى الأمين العام اتخاذها (الوثيقة A/C.5/50/57) بالنسبة لقدرة خدمات المؤتمرات على الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها. وهما تشددان على أن هذه التدابير لم تعتمد بعد من قبل الجمعية العامة. وهما تحيطان علما بتوصية اللجنة (الفقرة ١٢٢) بشأن اتفاقات البلد المضيف، ومع هذا، فإنهما تريان أنه لا يجوز لإبرام هذه الاتفاقات أن يكون شرطا مسبقا لعقد مؤتمر من المؤتمرات.

٧ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تطالبان الأمانة العامة بتقديم إيضاحات تفصيلية بشأن أسباب إجراء تسجيلات صوتية للمشاورات غير الرسمية، فهذه ممارسة غير مقبولة في نظرهما. وهما تتوجهان بالشكر، في نهاية المطاف، للأمانة العامة إزاء قيامها على نحو فعال بتنفيذ القرار ٢٠٦/٥٠ واو، وتؤكدان أن ثمة أهمية للاستمرار في توفير المرافق اللازمة للاجتماعات الثنائية، وفقا للفقرة ٢ من هذا القرار.

٨ - السيد دينكو (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد بصفة عامة النتائج والتوصيات التي قدمتها لجنة المؤتمرات في تقريرها، وخاصة فيما يتعلق بالنتائج والتوصيات المتعلقة بجدول المؤتمرات المنقح لعام ١٩٩٧، وإحصاءات الاجتماعات التي تعقدها أجهزة الأمم المتحدة، والمشاورات مع الهيئات التي لا تستخدم على نحو كامل خدمات المؤتمرات المتاحة لها، الى جانب مراقبة الوثائق والحد منها.

٩ - وثمة جهود يجري الاضطلاع بها من أجل بدء الجلسات العامة للجمعية العامة واجتماعات هيئاتها الرئيسية في موعدها المناسب، ومن المأمول فيه أن يعمم هذا الاتجاه في المستقبل. واستخدام خدمات المؤتمرات، على نحو أكثر فعالية وترشيدا، يتطلب بالطبع تعاون كافة الأطراف المعنية. وينبغي، بالتالي، القيام، قدر الإمكان، بتعزيز التنسيق فيما بين مختلف الوحدات الإدارية المعنية بخدمات المؤتمرات، وأيضا فيما بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. ولجنة المؤتمرات قد اضطلعت في هذا الشأن بدور في غاية الإيجابية؛ والتدابير التي اقترحتها اللجنة في الفقرة ٤٩ من تقريرها جديرة بالتنفيذ دون إبطاء. ومن نفس المنطلق، ينبغي النظر في المقترحات التي قدمها وفد اليابان بشأن استحداث آلية لتنسيق خدمات المؤتمرات في فيينا.

١٠ - وفي الوقت الذي ينتظر فيه من الدول الأعضاء أن تتسم بالتعقل فيما يتصل بعدد الاجتماعات المطلوبة والوثائق اللازمة، دون مساس بما لها من حقوق، فإن هذا التعقل المتوخى ينبغي له أن يستند في نفس الوقت الى آلية للرقابة ذات فعالية وموثوقية. والجهود المبذولة في هذا الصدد ما زالت متقطعة الى حد كبير. والوفد الروسي يأسف لأن نظام محاسبة تكاليف خدمات المؤتمرات، الذي طالبت به الجمعية العامة في الفقرة ١ من قرارها ٢٠٦/٥٠ دال، لم يوضع بعد. وهو يتطلع الى تلقي تقييم لمدى جدول الاستثمارات في التجديدات التكنولوجية لخدمات المؤتمرات، ولا سيما فيما يتصل بخدمات الترجمة، كما سبق له أن طلب في العام الماضي. وينبغي التمكن من الاضطلاع بهذه المهام المختلفة باستخدام الموارد الداخلية للمنظمة، ودون اللجوء الى خبراء استشاريين من الخارج.

١١ - وفيما يتصل بمراقبة الوثائق والحد منها، يؤيد الوفد الروسي بصفة عامة النتائج التي ذكرتها لجنة المؤتمرات في الفقرات ٨٥ الى ٩٦ من تقريرها، وهو يشدد بشكل محدد على الأحكام المتصلة بطول الوثائق، بالإضافة الى الحاجة الى تنفيذ الفقرة ٣ من القرار ٢٠٦/٥٠ دال بشأن تيسير استخدام البلدان النامية نظام القرص البصري. ومن ناحية أخرى، فإن التجربة التي قامت بها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والتي تتضمن الاستعاضة عن المحاضر الموجزة بمستنسخات غير محررة، إذا كانت تبدو تجربة مفيدة من حيث المبدأ، فإن من المستحسن أن يقدم أعضاء اللجنة بأنفسهم تأكيدات للنتائج ذات الصلة.

١٢ - والوفد الروسي، الذي كان واحدا من الوفود التي قدمت القرار ١١/٥٠ بشأن تعدد اللغات، يود أن يؤكد أنه لا يجوز للتدابير الرامية الى تحسين فعالية خدمات المؤتمرات، بأي حال، أن تقوض من مبدأ المساواة بين اللغات. وهذا المبدأ قد تعرض مؤخرا لشيء من التراخي، وذلك على حساب اللغة الروسية.

والوفد الروسي يطالب الأمانة العامة بإلحاح بأن تحول في المستقبل دون وقوع مثل هذه الحالات، التي لا تعزى إطلاقا في الحالات قيد النظر لمكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم. وهو يرى، في نهاية المطاف، أنه لا يجوز إعداد تسجيلات صوتية للمشاورات غير الرسمية ما لم تقرر الهيئة المعنية ذلك، مما أوصت به لجنة المؤتمرات.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) (A/C.5/50/57 و Add.1، و A/50/7/Add.16، و A/51/7/Add.1)

١٣ - السيد أواد (كينيا): قال إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أنه يود أن يؤكد أن مواصلة عملية الإصلاح وإعادة التشكيل لا يجوز لها أن تحجب ضرورة بلوغ مقاصد وأهداف المنظمة التي وردت في الميثاق. ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر لعملية الميزانية بوصفها وسيلة لتنفيذ الولايات التي عهدت بها الدول الأعضاء للمنظمة، لا بوصفها وسيلة لإعادة تحديد الأولويات والأهداف.

١٤ - ووفد كينيا يشير الى أن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ما زال بمثابة الأداة الرئيسية لتنظيم عملية الميزانية، وهو يرحب بقيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإعادة تأكيد صحة هذا القرار في تقريريها A/50/7/Add.16 و A/51/7/Add.1).

١٥ - وفي القرار ٢١٤/٥٠، قررت الجمعية العامة أن الوفورات التي يتعين الاضطلاع بها خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لا يجوز لها أن تؤثر على التنفيذ التام للأنشطة والبرامج المأذون بها. ومن المؤسف أن الأمين العام لم يبين، في تقريره المتعلق بالميزانية البرنامجية، أثر الوفورات المقترحة على الميزانية وتنفيذ البرامج، ولم يقدم أي مبررات لتخفيضات النفقات. ومن المهم بالتالي أن تقدم الأمانة العامة كافة الإيضاحات التي طلبتها اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بمعدل الشغور، وإلغاء وظائف دائمة، واستخدام الخبراء الاستشاريين والموظفين العاملين بعقود محددة المدة.

١٦ - ووفد كينيا يلاحظ، مع القلق، أن الميزانية المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد خفضت بمقدار ٨٠٠ ٢٣ دولار، وهذا التخفيض يتعلق بالمشاركة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والاتصالات بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وفقا لتقرير الأمين العام. وهو يشعر بالقلق أيضا لأن البرامج التي تمول من التبرعات ما زالت تعاني من نقص في الأموال. وهو يأمل في تهيئة حل شامل لبعض من هذه المشاكل في الخطة المتوسطة الأجل.

١٧ - ووفد كينيا يرغب، في نهاية المطاف، أن يؤكد أن عملية الميزانية ينبغي لها أن تعطي الأولوية لبرامج العمل التي وضعت أثناء المؤتمرات الدولية الأخيرة والتي تركز على دور المنظمة في مجال تنسيق التنمية.

١٨ - السيد روزاليز (نيكاراغوا): قال إن وفده يؤيد تماما الآراء التي أعربت عنها ممثلة كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ووفد نيكاراغوا يشعر بأسف شديد لأن الجمعية العامة قد أكدت من جديد في قرارات عديدة، منها القرار ٢١٤/٥٠، أنها الهيئة الوحيدة المختصة باعتماد وتعديل برامج وأنشطة المنظمة، ومع هذا، فإن الأمانة العامة تميل بشكل مطرد الى "الإدارة الذاتية". وهو يأسف كذلك لأن تقرير الأمين العام لم يوضح أثر تخفيضات النفقات على برامج المنظمة، كما أنه لم يوضح كيفية اضطلاع المنظمة بالولايات المنوطة بها من قبل الهيئات الحكومية الدولية المختصة، وهذا قد أشارت إليه اللجنة الاستشارية. وليست هناك دراسة كاملة حتى الآن من جانب هذه الهيئات للتعديلات المدخلة على برامجها، وهي تعديلات لا تستند إلا على قرارات متخذة من جانب الأمانة العامة.

١٩ - ووفد نيكاراغوا يشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع معدل شغور الوظائف، ولا سيما فيما يتصل بموظفي الفئة الفنية، حيث بلغ هذا المعدل ١١,٨ في المائة، أي ضعف المعدل الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠ تقريبا. وفي حالة بقاء المعدل في هذا المستوى حتى نهاية فترة السنتين، فإنه سيعوق دون شك تنفيذ البرامج والأنشطة الجارية. وعلى نحو مماثل، يلاحظ أن إلغاء الوظائف يتطلب موافقة صريحة من جانب الجمعية العامة، ومع هذا، فقد اضطلعت الأمانة العامة بتخفيض واسع النطاق لإعداد الموظفين على الرغم من مبدأ التوزيع الجغرافي العادل الذي تحرص عليه بصفة خاصة بلدان مثل نيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، فإن آلية التعاون التقني بكاملها سوف تتعرض للتهديد في حالة الاضطلاع بتخفيضات أخرى للموارد الهزيلة المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتفاظ بمعدل شغور مرتفع في اللجان الاقتصادية الإقليمية وفي هيئات من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٢٠ - ونيكاراغوا لديها تحفظات بشأن الاستعاضة عن الموظفين الفنيين الدائمين بموظفين يعملون بعقود قصيرة الأجل أو بموظفين مبتدئين معارين من حكوماتهم، التي تقوم بسداد أجورهم أيضا، فهؤلاء لا يعملون دائما بمعزل عن مصالحهم وأهدافهم الخاصة. ومن المعروف للجميع، بالإضافة الى ذلك، أنه على الرغم من تجميد التعيينات، فقد تم تعيين موظفين بمختلف الرتب، كما تم ترفيع ونقل موظفين آخرين، كان من بينهم موظفون دائمون، دون اعتبار لما لديهم من خبرات أو تخصصات أو لضرورة استمرارية أعمال المنظمة.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع) (A/C.5/49/63، و A/C.5/49/64، و A/C.5/50/64، و A/C.5/51/1، و 2 و 3 و 6 و 7 و A/51/304 و A/51/421 و A/51/475)

٢١ - السيد سيرم (بوركينا فاصو): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولفت الانتباه الى تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/51/304)، وبيَّن أن بوركينا فاصو، التي تضطلع منذ الستينات بإشراك المرأة في كافة ميادين النشاط بالبلد، تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز دور المرأة في الأمانة العامة.

٢٢ - وأشار، مع هذا، الى أنه ينبغي السعي الى تحقيق هدف المساواة العامة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ في سياق الإطار القانوني المحدد بموجب المادتين ٨ و ١٠١ من الميثاق. وثمة أهمية، في هذا الصدد، لشغل وظائف من مستويات صنع القرار من خلال التماس مرشحات مؤهلات. ووفد نيكاراغوا يلاحظ أن النسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي قد زادت بما يقرب من ١ في المائة كل عام، ومن رأيه أنه ينبغي تجاوز هذه الأرقام لإماطة اللثام عن الحقائق الاجتماعية التي تختفي وراءها. وهو يشعر باستياء شديد إزاء شدة انخفاض مستوى تمثيل المرأة في الوظائف من رتبة وكيل أمين عام وأمين عام مساعد ومد - ٢، وأن النساء من البلدان النامية غير موجودات تقريبا في هذه الوظائف. وهو يرى أن ثمة ما يبرر عدم أخذ الوظائف الخاضعة لمتطلبات لغوية خاصة في الاعتبار عند قياس التقدم المحرز نحو بلوغ هدف المساواة.

٢٣ - ووفد بوركينا فاصو يرحب بالتفاصيل المذكورة بالتقرير بشأن التدابير الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وهو يرغب، مع هذا، في توزيع الوظائف التي يعلن عن شغورها داخليا بالتساوي بين المقر والمكاتب الخارجية (الفقرة ١١ (هـ))، ومراعاة عدم تهميش النساء من رعايا الدول الممثلة تمثيلا ناقصا (الفقرة ١١ (ح))، والإبقاء على شبكات التوظيف التقليدية الى جانب الإعلان عن الشواغر في شبكة "انترنيت" (الفقرة ٢٤ (ج)).

٢٤ - وبوركينا فاصو تشعر بالقلق إزاء قضية أمن الموظفين، التي نوقشت في تقرير الأمين العام عن احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها (A/C.5/51/3). وهي تؤكد من جديد أنها ملتزمة بالقرار ٥٩/٤٩ المتعلق باتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ومع هذا، فإنها ترغب في التذكير بأن مركز موظف الأمم المتحدة لا يتضمن حقوقا فقط، بل واجبات أيضا. ووجه نداء للدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة من أجل احترام الأحكام ذات الصلة من المادة ١٠٠ من الميثاق بكل دقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠